الهجرة غير الشرعية في العراق (الدو افع والآثار)

Illegal Immigration In Iraq (Motives and Effects)

أ.م. سونيا آرزروني وارتان 1
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
جامعة البصرة/ العراق*
sonia.arzrony@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/11/12 ؛ تاريخ القبول : 2023/12/29

مستخلص:

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة إنسانية لها اساليبها المتنوعة(التسلل عبر الحدود/ التهريب البشري/ تمزيق الجوازات في صالات الترانزيت/ تجنيد الشباب من العصابات الاجرامية/ التحايل الاجتماعي) قد تكون ناجمة عن دوافع(اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية ونفسية: الفقر/ البطالة/الفساد/ عدم الاستقرار السياسي والأمني/ ضعف المواطنة/ الزيادة السكانية/ الاشهار الغربي "التطور الحضاري"،،الخ.)، وما يترتب عليها من آثار سلبية(اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية وصحية: انخفاض رصيد المال البشري/ تنامي النشاط الاقتصادي غير الرسمي/ غسل الأموال/ زعزعة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول/ انهيار التماسك الاجتماعي /انتشار الأمراض والأوبئة،،الخ.)، وتوصلت الدراسة الى نتائج عدة منها(تطبيق سيادة القانون بشكل صارم/ احكام الرقابة على الحدود "تكثيف الحراسات والدوريات"/ تشريع عقوبات رادعة للعناصر المشبوهة العاملة في مجال الهجرة غير المشروعة،،الخ.).

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية؛ التسلل عبر الحدود؛ التهريب البشري؛ تجنيد الشباب؛ التحايل الاجتماعي؛ البطالة؛ تنامي الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

تصنيف JEL: B 10 ; Z 10

Abstract:

Illegal immigration is a human phenomenon with its various methods (infiltration across borders / human smuggling / tearing up passports in transit halls / recruiting young people from criminal gangs / social fraud . May be Caused by economic, political, security, social and psychological motives : poverty / unemployment / corruption / political and security instability / weak citizenship / population increase / western publicity "civilizational development", etc .Its' negative effects (economic, political, security, social and health: decreasing human capital balance / growth of informal economic activity / money laundering / destabilization of political

* المؤلف المراسل. سونيا آرزروني وارتان

and diplomatic relations between countries / collapse of social cohesion / spread of diseases and epidemics, etc. The study reached several results, including: provisions of border control, intensifying guards and patrols, and legislating deterrent penalties for suspicious elements working in the field of illegal immigration, etc.

Keywords: illegal immigration**;** cross-border infiltration**;** human smuggling**;** - youth recruitment**;** social fraud**;** Unemployment; Growing informal Economic Activites.

Jel Classification Codes : B 10 ; Z 10

المقدمة

للهجرة غير الشرعية صور متعددة ما بين (التهريب البشري بنوعيه النشاط الفردي أو ضمن إطار شبكة إجرامية منظمة/ الزواج الشكلي،،الخ.)، قد يتخذها الفرد سيما العراقي لأسباب عدة، إلا ان جميعها تشترك في عدم الرضا عن البيئة التي يعيش فيها ومنها(اقتصادية وأمنية وسياسية واجتماعية وصحية) والمتمثلة في سؤء الأوضاع الاقتصادية من الفقر وضعف الخدمات العامة، فضلا "عن عدم الاستقرار الأمني والسياسي على حد سواء الى جانب معدل النمو السكاني المرتفع وصورة النجاح الاجتماعي، وما لها من انعكاسات سلبية تطال جوانب الحياة كافة من حيث استنزاف الموارد البشرية وتزايد الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية و بروز الأفكار المتطرفة والتفكك الأسري وحصاد العديد من الأرواح البشرية،،الخ، مما يستدعي دراستها وتشخيص أسبابها وآثارها وصولا" الى المعالجات.

أهمية البحث: تعد الهجرة غير الشرعية جزءا" من حركة الانسان الاجتماعية لها دوافعها، ومن ثم، نتائج سلبية تمس جوانب الحياة كافة.

إشكالية البحث: تكمن في طرح التساؤلات الآتية:

- ما هي الهجرة غير الشرعية ودوافعها للفرد العراقي؟
- ماهي الآثار الاقتصادية/السياسية والأمنية/الاجتماعية والصحية المترتبة عليها؟
- ما هي المعالجات للحد منها؟.

فرضية البحث: ان رغبة الفرد العراقي في الهجرة غير الشرعية تنوعت ما بين اقتصادية وسياسية واجتماعية وما لها من آثار سلبية عدة.

هدف البحث: يكمن في:

- تحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية وأساليبها.
- بيان دوافع الهجرة غير الشرعية للفرد العراقي.
- تشخيص آثار الهجرة غير الشرعية في العراق بغية وضع الحلول.

منهجية البحث: تقسم الدراسة الى محورين، أختص الأول بدراسة الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية من حيث المفهوم والأساليب، في حين تطرق المحور الثاني الى الإطار التحليلي من دوافع "أسباب" الهجرة غير الشرعية، وما يترتب عليها من آثار متنوعة "سلبية" في العراق، وختمت بعدد من النتائج والتوصيات.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية:

أولا": مفهوم الهجرة غير الشرعية:

في بادى الأمر، للهجرة غير الشرعية تسميات عدة منها(غير الموثقة) ثم تطور ليصبح (غير القانونية : خروج أحد المواطنين من دولته بشكل غير مشروع سواء من المنافذ غير المشروعة أو المخصصة للخروج باستخدام طرق غير مشروعة كـ" التخفي/استعمال وثيقة سفر مزورة(أبو زيد،2019: ص15)، وبعدها ارتبط بمصطلح الأمن البشري أو مقرونا" بمصطلح(Migration and Human Security)، ومن ثم بمفهوم الاتجار بالبشر والجريمة غير الوطنية، و(السرية: التسلل بالدخول خفية الى الدولة "دون علم المصدر" الأصلي: المنشأ: الدولة التي نشأ منه المهاجر أو طالبي اللجوء" و"المستقبل: المقصد "الدولة الذي ينوي الشخص العيش أو العمل فيه" على حد سواء" بعيدا" عن أعين مراكز المراقبة لغرض تحقيق اهداف معينة "سياسية- أمنية" فالشخص هنا يعتبر متسللا" لا مهاجرا" و) و(الحرقة: قيام المهاجر بحرق أوراقه القانونية ومخالفة كل القوانين والحدود بهدف الوصول الى دولة المقصد)(حليلو وحسن،2020: ص 711 ص 712)، ومن مفاهيمها:

عرف بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، الهجرة غير الشرعية: (الأمم المتحدة: بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين ضمن المادة (3)، 2000: ص 1): لأغراض هذا البرتوكول:" يقصد بتعبير "تهريب المهاجرين": تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما الى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها من أجل الحصول بصورة مباشرة – غير مباشرة على منفعة مالية أو مادية أخرى".

أ. يقصد بـ الدخول غير المشروع: عبور الحدود من دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع الى الدولة المستقبلة.

على وفق منظمة الأمم المتحدة، تعرف:" دخول غير مقنن لفرد من دولة الى أخرى عن طريق" البر- الجو- البحر-" ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة من جهة، وعدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة من جهة أخرى". (الماضي ومنديل، 2017: ص183).

يعرفها البعض الآخر: " الانتقال من دولة الى أخرى بغية الوصول الى وضع أفضل سواء من النواحي "الاقتصادية/السياسية/الاجتماعية/ الدينية أو غير ذلك" بطريقة مخالفة للنظم والقوانين الموضوعة في هذا الشأن من الدولة المهاجر منها أو اليها أو منهما معا"".(ممدوح،2017:ص 616).

على وفق القانون الدولي الخاص بالهجرة غير الشرعية، هناك نوعان منها هي:(الماضي ومنديل، 2017: ص 185ص 186):

- عدم حمل المهاجر لوثيقة سفر وعدم حصوله على سمة الدخول" خرج من بلده من غير الأماكن المحددة/ المتعرف عليها ودخل الى الدولة المراد الهجرة إليها عن طريق غير مسموح ومتعارف عليه من سلطات تلك الدولة".

- يبدأ بأسلوب غير أصولي، إلا ان ذلك الشخص يقوم بترتيب وضعه على وفق قوانين الدولة التي يقيم فيها.

تعرفها الباحثة:(انتقال أو حركة الافراد أو الجماعات العابرة للحدود في خارج إطار القانون بغية الحصول على الإقامة بصفة "دائمة- مؤقتة" أو بحثا" عن وضع أفضل اقتصاديا" اجتماعيا" سياسيا" التي يمكن تسميتها بالهجرة المغادرة أو النازحة" عدم الرضا عن بيئتهم" مخالفا" بذلك قوانين الدولتين "المهاجر إليها /المهاجر منها").

ثانيا": أساليب الهجرة غير الشرعية:

الجدير بالذكر، في التسعينيات من القرن العشرين، وعلى المستوى العالمي، ناهز عدد المهاجرين غير الشرعيين(30) مليون مهاجر وما يقارب(1- 5) مليون مهاجر في الولايات المتحدة الأمريكية ونحو(3) ملايين مهاجر في أوربا منهم(500) ألف في إيطاليا، ومثلهم في كل من اسبانيا وألمانيا و(200) ألف مهاجر في مصر وآسيا، وان العدد الأكبر منهم يتمركز في ماليزيا(600) ألف مهاجر

و(278,892) مهاجر في اليابان و(90) ألف مهاجر في استراليا.(نور والمبارك، 2008: ص24)، في حين تشير الإحصاءات التركية الى أكثر من(450) ألف مهاجر غير شرعي دخلوا اليها للفترة(1995-2003) وبمتوسط سنوي(50) ألف مهاجر، ومن بينهم عراقيين بنسبة(24%)، وهي بدورها تعد كمحطة عبور ترانزيت من منطقة الشرق الأوسط للمهاجرين العراقيين بـ(21433 مهاجر في 2000) ثم تواصل بالارتفاع بنسب (39,6% و423,4% ليسجل29940 و112196 في 2003 و2004)على التوالي، إلا قد سجل انخفاضا" بواقع (107972 مهاجر في 2005) (نور والمبارك،2008:ص 58) وذلك لتشديد ضوابط الدخول إليها من خلال المعابر البرية والبحرية والجوية، ويمكن الإشارة الى ان هناك طائفتين من الافراد المتورطين فيها:

- من يرتكبون جرائم منظمة من (تهريب الأموال والافراد والمخدرات).
- المشاركين في الجريمة من تقديم مساعدات قد تكون سابقة للجريمة الاصلية أو متزامنة معها أو لاحقة لها سواء بالفكرة (الارشاد) أو التحضير أو التخطيط أو الاعداد المادي في مختلف مراحل التنفيذ، ومن ثم، تكمن **اساليبها** في:

✓ **التسلل عبر الحدود:** استخدام الافراد الممرات البرية التي تقل فيها نقاط المراقبة من حراس الحدود من:

- استخدام الوثائق والجوازات المزورة أو تلك التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة (رخص القيادة وبطاقات عبر الحدود والضمان الاجتماعي) لاسيما بعض السائحين والطلاب الذين لا يعودون الى أوطانهم بعد انقضاء فترة اقامتهم المحدودة كـ(المملكة العربية السعودية) التي تعاني من متخلفي(الحج والعمرة) سنويا" الذين لا يعودون الى أوطانهم بعد الانتهاء من أداء مناسكها، ويختفي بعضهم في القرى والأرياف والمناطق النائية، فقد يعملون لفترات قد تمتد لعدة سنوات قبل ان يتم ترحيلهم الى أوطانهم نتيجة للحملات المتواصلة التي تقوم بها السلطات الأمنية وادارات الجوازات والهجرة لمكافحة الهجرة غير الشرعية.
- انتحال شخصية الغير.
-التخفي في المركبات بين البضائع أو المرور عبر منافذ غير المراكز الحدودية.

✓ **التهريب البشري**: تهريب المهاجرين: (راجع تعريف بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين) وهي على نوعين:(نور والمبارك،2008: ص 19 ص20):

- نشاط فردي: قيام شخص بمفرده أو مجموعات صغيرة باستخدام قوارب التهريب مقابل مبالغ معينة من المال أو الصعود الى السفن أثناء عمليات الشحن والتفريغ، إذ يختفون داخل

"المستودعات/المخازن"، ويعد الأكثر تفضيلا" وانتشارا" لقرب المسافة بين دولة المنشأ ودولة المقصد من ناحية، وقصر مدة السفر من ناحية أخرى، إلا أنه في الوقت ذاته، يكون محفوفا" بالمخاطر لارتفاع الأمواج وسرعة الرياح" معظم حالات السفر بواسطة هذه العائمات المتهالكة ينتهي بمأساتهم نتيجة غرقها حتى أضحت تسمى قوارب المهاجرين بـ(قوارب الموت) كون ان عدد الراكبين فيها يفوق "طاقتها" قبل استكمال الرحلة أو عودتها مرة أخرى الى السواحل، لوجود عطل بها، ويتم ارسال إشارات الاستغاثة من هذه المراكب، وتقوم قوات حرس الحدود والقوات البحرية بمتابعة موقف هذه العائمات الى ان يتم نجدتها، إذ تعرض قارب للغرق في واقعة(مرسي أركباي في 1999)عندما كان في طريقه الى شواطئ(المملكة العربية السعودية)، وما نجم عنه، وفاة (11) شخصا" ونجاة(شخصين أثنين فقط) تم انتشالهما بواسطة قوارب صيد الأسماك العابرة في تلك المنطقة، وفي السياق المذكور، وصل أكثر من(26000) مهاجر غير شرعي برا" وأكثر من(117000) مهاجر بحرا" الى أوربا في(2018)(المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة في العالم لعام(2020)، 2020:ص 95)، وأكثر من(3,4) ألف مهاجر من العراق عبر أراضي(بيلاروس وبولندا) في(2021)(سكاي نيوز عربية، 2021 :ص2). - ضمن إطار شبكة إجرامية منظمة مقابل كسب مادي" شبكات التهريب العالمية" التي يعمل فيها ممن لديهم خبرة في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة، أو من عملوا في وكالات السفر والسياحة وشركات النقل البري والبحري على حد سواء، دورها يكمن في توليها تدبير الخروج والدخول للأشخاص وتكون ذات طابع" وطني/دولي" تحت غطاء الجريمة المنظمة، وتتسم بالتنظيم والاحترافية فيها، مما يصعب كشفها وتفكيكها من حيث تقسيم الأدوار، إذ تجلب جماعة معينة المهاجرين، وأخرى مكلفة بتوفير الوثائق، يضاف اليها دور الوسيط. ✓**تمزيق الجوازات في صالات الترانزيت:** تزوير تأشيرات الدخول الى دول أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الأفريقية عبر النزول(الترانزيت) في مطارات الدول الأوربية، ومن ثم تمزيق جوازات السفر التي يحملها الشباب، ويطلب اللجوء الى هذه الدول وعدم استكمال رحلته الى وجهته المنصوص عليها في تأشيرة السفر، علما" يتم ذلك، بالتنسيق مع عصابات متخصصة في مثل هذا النوع من عمليات التزوير، وهي بذلك، تعد الأقل استعمالا" في ظل إجراءات المراقبة الصارمة الموجودة على مستوى المطارات مع وجود الأجهزة التكنولوجية الحديثة التي بدورها تسهل من اكتشاف المزورين للوثائق "جواز سفر أو أية وثيقة أخرى". ✓**قيام العصابات الاجرامية المنظمة على تجنيد الشباب** على العمل لديها بعمليات تهريب المهاجرين غير الشرعيين بإغوائهم ماليا" ووضعهم في المناطق التي تعد بيئة جاذبة للهجرة كمروجين للهجرة غير الشرعية أو في دول العبور.

✓**التحايل الاجتماعي والزواج المؤقت أو الشكلي** من أجنبيات من أجل الحصول على جنسية دولة الزوجة، ومن ثم الإقامة.

بالإضافة الى ذلك، قد تكون الهجرة غير الشرعية:

- **الى الخارج:** خروج المهاجر غير الشرعي من الدولة سواء يحمل جنسيتها أم لا و دولة أخرى أو يشرع في ذلك، إذ يختلف مركز الدولة باختلاف الغرض منه، ان كانت هي(الهدف المرجو الوصول اليه) من طرف المهاجر غير الشرعي أو (ممر اذا أرادها محطة للعبور الى دولة أخرى)، ولا أهمية لمدة الإقامة في أي دولة منهما في ظل ان الهجرة تمت دون احترام الإجراءات القانونية، وبدورها تتمركز في الدول التي تتوفر على المناخ والعوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية ك(أفريقيا).

- **باتجاه الداخل:** دخول المهاجر غير الشرعي "على نحو فردي أو جماعات" الى إقليم دولة لا يحملون جنسيتها أو الشروع في ذلك، فقد يتغير مركز الدولة من(مقصد) الى (منشأ) أو(عبور)، وتتمركز في الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا.

المحور الثاني: الإطار التحليلي للهجرة غير الشرعية في العراق: من حيث:

أولا": دو افع الهجرة غير الشرعية في العراق: تتعدد الأسباب بين اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية ونفسية، إلا ان العامل المشترك فيها هو عدم الرضا عن البيئة التي يعيش فيها والرغبة في تحسن النشاط المستوى المعيشي، ومنها:

أ. الاقتصادية:

✓**الفقر:** تعد الأوضاع الاقتصادية وتدني المستوى المعاشي للفرد أحد أسباب الهجرة غير الشرعية" يجد نفسه غير قادرا" على تلبية حاجاته الأساسية والكمالية على حد سواء"، إذ ازدادت نسبة الفقر من(15% في النصف الأول من 2014 الى 22,5%: (8,1) مليون فقير في النصف الثاني من العام ذاته)(وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(2018- 2022)، الفصل الثاني: السكان والقوى العاملة، 2018: ص46) بسبب تداعيات الأزمة المزدوجة والمتمثلة في انخفاض أسعار النفط عالميا" بنسبة(42%) بين(أيلول/ كانون الأول) في ظل هبوط الطلب العالمي" بطء النمو في أوربا واجزاء من آسيا"(منظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي، المؤجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،2016: ص3) و محليا" بنسبة(6,0-%: من 103 دولار/برميل في 2013 الى 96,8 دولار/برميل في 2014)(البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2014:ص أ) واجتياح التنظيم الإرهابي(داعش) للمحافظات (نينوى/ ديالى/الانبار/صلاح الدين/كركوك) في حزيران من العام ذاته، في حين سجلت انخفاضا" على نحو طفيف(20,5%: (7,3) مليون فقير في 2018) لتحسن الأوضاع الاقتصادية من حيث زيادة مساهمة الإيرادات

النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي من(77,2% في 2015 الى 81,4% في 2016 ليسجل 84,1% و89,7% في 2018)(البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2014- 2018):صفحات مختلفة) وتحرير الموصل في(2017)، إلا مع تفشي فيروس كورونا(بأول إصابة في 2/24/ 2020 وبـ (3) أشهر منها، تراوحت ما بين (4272) اصابة و(152) حالة من الوفيات، وعلى وفق السيناريوهات الثلاث لمستويات الفقر لسنة(2020)(الزبيدي والربيعي و النداوي، 2020: ص45 ص 46) ومنها(الأول: الاغلاق الاقتصادي على نحو تام وانخفاض الأنشطة الاقتصادية بنسبة(25%) وانخفاض الدخل والاستهلاك بنسبة(10%)) و(الثاني: الأفضل: إنهاء الاغلاق الاقتصادي وانخفاض الأنشطة الاقتصادية الأخرى بـ(15%)) و(الثالث: الاسوء: الاغلاق الاقتصادي على نحو تام مع انخفاض نمو الأنشطة الاقتصادية بـ(25%) وانخفاض الدخل والاستهلاك بـ(20%))، شهد خط الفقر تذبذبا" بين الانخفاض والارتفاع(123,200 – 116,700- 138,600) ألف دينار/فرد/ شهر على التوالي، والحال ذاتها لـ نسبة الفقر(22,8% - 21,6%- 25,6%)على التوالي، و لـ عدد الفقراء ما بين(9120 – 8640 – 10240) فقير على التوالي، وعلى وفق المحافظات ضمن السيناريوهات الثلاث أعلاه، أكثرها فقرا" أحتلتها(نينوى : 1,7 مليون – 1,6مليون- مليوني) فرد تليها(بغداد: مليون- 0,96 مليون– 1,1 مليون) فرد ثم(ذي قار: 900- 854- مليون) فرد، وأقلها في إقليم كردستان(أربيل: 0,177- 0,149- 0,177) و(السليمانية: 0,137- 0,116-0,137) و(دهوك: 0,159- 0,134 – 0,159) فرد، و يعزا الى النزاعات المسلحة وما رافقها من عنف ونزوح سكاني، ومن ثم زعزعة مقومات الاستقرار الاجتماعي مع انخفاض نسبة مساهمة قطاعي(الزراعة من 6,9% في 2014 الى 3,4% في 2015 ليواصل بالانخفاض 3,2% و3,0% و2,2% و2,9% في 2016 و2017 و2018 و2019)(الراجحي،2021: ص65) وذلك لانخفاض القدرات الزراعية بنسبة(40%) في ظل سيطرة (داعش) على أجزاء من أراضيها(كركوك ناو، 2019:ص 2) و(الصناعة من 1,6% في 2014 الى 1,8% مكرر و2,2% و1,7%) في الأعوام المذكورة على التوالي نتيجة قيام وزارة الصناعة بتقليص شركاتها ودمجها من(37 الى 32) شركة من جهة، وتوقف عدد من الشركات العامة للصناعات وإلغاء المشاريع الاستثمارية من جهة أخرى، مقابل ارتفاع نسبة مساهمة(التعدين والمقالع من 37,3% في 2014 الى 27,6% و28,0% و40,0% و40,6% و37,4%) في الأعوام المذكورة على التوالي في الناتج المحلي الإجمالي(الراجحي،2021: ص65) مع انعدام الوعي بأهمية الالتزام السياسي للحكومة لمكافحة الفقر وقلة مساهمة القطاع الخاص المحلي.

✓**البطالة:** يعد فئة العاطلين عن العمل" الشباب" هي الشريحة الأكثر أقبالا" على الهجرة غير الشرعية، فقد ازدادت معدلاتها للفئة العمرية(15) سنة فأكثر من(10,6% في 2014 الى 10,8% في

2016 الى13,8% في2017) وبنسب(30,1% و27,7%)، أعلاها في المناطق الحضرية(11,5% مكرر و14,0% مقابل 8,1% و8,8% و13,2% في المناطق الريفية في2014 و2016 و2017)على التوالي، وعلى وفق النوع، أعلاها عند الاناث بـ(21,9%/22,2%/ 31,0%) وبزيادة قدرها(41,5%/39,6%) مقابل(8,4%/ 8,5%/ 10,9%) عند الذكور في الأعوام المذكورة على التوالي.(وزارة التخطيط، التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات، 2017: ص19)(وزارة التخطيط، تقرير المرأة والرجل،2018: ص43)، وأسبابها تعود الى:

- زيادة الفئة العمرية(15- 64) سنة من(50,1% في 1078) الى(51,6% في 1997) لتبلغ(56,1% في 2009) و(56,77% في 2014) من إجمالي السكان وهي مستمرة بالزيادة في ظل ارتفاع عدد سكان من هم في سن العمل من(20,2 الى 20,4 مليون نسمة في2013 و2016)على التوالي(وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(2018- 2022)، الفصل الثاني: السكان والقوى العاملة، 2018: ص47).
- انتشار القطاع غير الرسمي:(68%) من القوى العاملة يعمل فيه.

- انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في كل من الناتج المحلي الإجمالي(مع النفط- بدون النفط) من(37,7%-73% في2014 الى 33,2%-72,6% في 2015) وتكوين رأس المال الثابت الذي تراوح ما بين(0,6%-1,5%) بمتوسط قدره(0,8%) من الناتج المحلي الإجمالي للمدة(2004-2012)(وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(2018-2022)،الفصل الخامس: القطاع الخاص وتطوير بيئة الاعمال والاستثمار، 2018: ص83)، مما يعكس بيئة غير تمكينية ومناخ استثماري سلبي للقطاع الخاص، لاسيما وان الأخير قد يسهم في تخفيض معدل البطالة بـ(0,5%) نقطة سنويا" ويوفر(50%) من فرص التشغيل(وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(2018-2022)،الفصل الخامس: القطاع الخاص وتطوير بيئة الاعمال والاستثمار، 2018: ص87).

- سوء الإدارة وعدم استغلال الموارد بشكل أمثل. "معدل النمو السكاني " مع استمرار تداعيات العنف والإرهاب في طبيعة الحراك السكاني.

وعليه، من بيانات الجدولين(1 و2)، من ضمن العوامل الرئيسة للهجرة(تحسين الظروف الاقتصادية قد ازدادت من(37% في2014 الى 50% في2016 لتواصل بالارتفاع 54% في 2018/2017)، وضمن المشاكل التي تواجه البلاد، سجلت الفقر تذبذبا" بين الارتفاع من(5% في 2014 الى 6,4% في 2015) والانخفاض الى(2,6% و2% في 2016 و2018/2017) على التوالي، و(

ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة من(3% في 2014 الى صفر في 2018/2017) يقابله ارتفاع في مشكلتي(سوء الأوضاع الاقتصادية من" 3% في 2014 الى 9,3% و 10% في 2016 و2018/2017) على التوالي و(البطالة من 9% في 2014 الى 13,3% و 22%) في العامين المذكورين على التوالي.

الجدول رقم (1): العوامل الرئيسة التي تدفع الراغبين" العر اقيين" في الهجرة خارج بلدانهم للمدة (2014- 2018/2017) (%)

السنة / العوامل الرئيسة للهجرة	2014	2015	2016	2018 /2017
تحسين الظروف الاقتصادية	37	27	50	54
عدم الاستقرار الأمني	52	68	43	30
اسباب سياسية	3	4	8	11
دراسة- تعليم	1	-	-	3
الالتحاق بأحد افراد العائلة	1	-	-	0
اسباب دينية	-	-	-	1
أخرى	0	-	-	1

المرجع: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، برنامج قياس الرأي العام، القسم الأول: الأوضاع العامة لمواطني المنطقة العربية، التقارير السنوية (2014- 2018)، قطر، صفحات مختلفة.

الجدول رقم (2): أهم المشاكل التي تواجه العراق للمدة (2014- 2018/2017) (%)

السنة / أهم المشاكل	2014	2015	2016	2018/2017
غياب الامن والأمان	46	66,0	46,7	21
البطالة	9	0,6	13,3	22
الفساد المالي والإداري	5	2,3	9,6	15
سوء الأوضاع الاقتصادية	3	1,7	9,3	10
عدم الاستقرار السياسي	6	3,2	6,5	9
ضعف الخدمات العامة	4	1,6	2,7	9
الانقسامات الطائفية	9	3,3	2,3	3
الفقر	5	6,4	2,6	2
الحكم وسياسته	3	4,4	0,2	2
ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة	3	3,1	1,2	0
مشكلات اجتماعية	0,5	0,1	0,1	0

المرجع: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، برنامج قياس الرأي العام، القسم الأول: الأوضاع العامة لمواطني المنطقة العربية، التقارير السنوية (2014- 2018)، قطر، صفحات مختلفة.

وعلى وفق المركز العربي لاستطلاع الرأي العام حول الوضع الاقتصادي في البلاد، سجلت فقرتي (سيء/ سيء جدا": الأعلى: 36%-42%-49% مكرر- 48%/19%-37%-30%-23%-36%) مقابل فقرتي (جيد جدا"/ جيد: الأدنى:7%- 3%-2%-1% مكرر/ 35%-16%-19%-26%-14%)على التوالي في(2014-2015-2016-2017/2018-2019/2020)على التوالي(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القسم الأول: الأوضاع العامة لمواطني المنطقة العربية، التقارير السنوية(2014-2020): صفحات متفرقة).

✓**على وفق النقطتين أعلاه:** انعدام التوازن بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية الاقتصادية.

✓**الثورة الرقمية والتكنولوجيا** القادرة على تقليص المسافات وانخفاض تكاليف السفر، على اعتبار ان شبكة الانترنيت هي الوسيلة الأكثر ترويجا" للهجرة غير الشرعية، وهذ ما أكده الخبراء المشاركين في مؤتمر(لاهاي) حول الهجرة غير الشرعية المنعقد في(2010)" ان شباب

بلدان جنوب المتوسط يعتمدون على منصة "الفيس بوك " للتواصل مع نظرائهم الأوربيين للبحث عن فرص الهجرة، وهذا التأثير فاق وسائل الاعلام التقليدية ، وأثرت بشكل كبير عليهم من الناحيتين النفسية والثقافية على وفق تصريح رئيس المنتدى العربي بهولندا السيد(خالد شويكات)"(القينعي، 2016: ص81)، وفي العراق، على وفق مسح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة(2014)، ان نسبة الافراد للأعمار(5) سنوات فأكثر الذين يستخدمون الهاتف النقال(63,2%) بين الذكور الأعلى (70,5%) مقابل(55,7%) للإناث(وزارة التخطيط، التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات،2018:ص 29) والذين يستخدمون الحاسوب(14,8%) بين الذكور هي الأعلى(18,9%) مقابل(10,5%) للإناث، ولأغراض التسلية والترفيه هي الأعلى عند الاناث(70,6%) مقابل(69,9%) للذكور، ولأغراض التعليم والعمل الأعلى بين الذكور(64,0%) مقابل(58,0%) عند الاناث(وزارة التخطيط، التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات، 2017: ص42).

✓**ضعف الخدمات العامة:** يذكر منها:

- **الماء الصالح للشرب:** انخفض حصة الفرد الواحد للمياه الصالحة للشرب في بغداد من(466,9) لتر/ يوم في 2014 الى 372,4 لتر/ يوم في 2015) مع انخفاض كمية انتاجه في بقية المحافظات من(12 مليون م3/ يوم في 2013 الى 8,6 مليون م3/ يوم في 2016)، وللأخيرة، وجود تفاوت بينها في اشباع الحاجة منها، إذ حققت (النجف) اشباعا" كاملا" مع فائض بنسبة(34%) عكس(كركوك ومناطق اطراف بغداد وذي قار التي يقدر نسبة العجز لكل منها 42%/35%/ 34%) والعجز الإجمالي سجل(18%)على التوالي(وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018- 2022)،الفصل الأول: الأداء التنموي، 2018: ص37)، ويعزا الى النقص في مشاريع المياه أو تقادمها مع وجود شبكات قديمة يتطلب استبدالها مع هدر الماء المنتج في الشبكات والأنابيب الناقلة بنسب(29% في بغداد) و(20% - 40% في المحافظات الأخرى)، في حين تشير مصادر أخرى، الى انخفاض نسبة المخدومين بشبكات الإسالة للماء الصالح للشرب المقدرة بـ (86,8%: أقلها في حضر اطراف منطقة بغداد 44% و ريف صلاح الدين 55% في 2015) والأخيرة، يعود تردي خدماتها الى كثرة عدد القرى وتبعثرها وقلة عدد السكان في بعضها ما يحول دون نشر المشاريع التنموية مما يخفض الجدوى من إنشائها، وبنحو 83,6%و83,4% و82,6%

في 2016 و2017 و2018)على التوالي(وزارة التخطيط، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات(2015- 2018)،2018: ص37).

- **الصرف الصحي:** بلغت نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي في بغداد (75,9% مقابل 24,1% غير مخدوم لغاية 2016) بضمنه المناطق السكنية والأراضي الزراعية، وإجمالي السكان المخدومين منها(28,4%) فقط وأقلها في ديالى(1,8%) وبشبكة مياه الأمطار (32,9%) وأقلها(1,8% في ديالى 12% وبابل 2,9%)(وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(2018- 2022)،الفصل الأول: الأداء التنموي، 2018: ص38)، في حين تبين مصادر أخرى الى انخفاض نسبة المخدومين منها بـ(39,9% /42,5%/34,6%/34,0% في في2018/2017/2016/2015)على التوالي(وزارة التخطيط، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات(2015-2018)،2018: ص37) لتقادم عمر شبكات الصرف الصحي وقلة الخطوط الناقلة الرئيسة، ومن ثم الضغط على الخطوط القديمة وضعف الادامة لها مما انعكس على كفاءة أدائها.

-**الكهرباء:** على وفق المسح الاجتماعي والاقتصادي لعام (2014)، هناك انخفاض بنسبة الأسر المحرومة من الاتصال بشبكة الكهرباء الوطنية عن المسح في(2012) بـ(0,57%) وتصدرتها بغداد بـ(0,5%) وعلى وفق البيئة، أعلاها في الحضر(0,7%) مقابل(0,2%) في الريف، وبين المحافظات، الأعلى في البصرة(2,75) ميكاواط. ساعة، والأدنى في صلاح الدين (0,15) ميكاواط. ساعة، وبنسب متقاربة في المحافظات الأخرى.(وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(2018- 2022)،الفصل الأول: الأداء التنموي،2018: ص43)، وعليه، على وفق بيانات الجدول(2) السابق الذكر، ازدادت نسبة(ضعف الخدمات العامة) بـ(125% من 4% في 2014 الى 9% في 2018/2017)، وعن تقييم المواطن العراقي حول الخدمات الحكومية المقدمة، قد ازدادت بفقرتي(سيء/ سيء جدا") التي سجلتا (39%-41%-45%-39%/ 26%-28%-24%-32% في 2014-2015-2016-2018/2017)على التوالي(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القسم الثاني: تقييم الرأي العام لمؤسسات الدول وأداء الحكومات، التقارير السنوية(2014- 2018): صفحات متفرقة).

✓**الفساد:** ان انتقال الفساد بنوعيه الإداري والمالي من ظاهرة سلوكية مرتبطة بفئات معينة الى بيئة مؤسسية متكاملة ومترابطة، أدى الى ترسيخ جذورها لخدمة مصالح معيقة لعملية التنمية من ناحية، وتحويلها الى مصدر لاستنزاف وهدر المال العام من ناحية أخرى، وهذا ما يؤكده موقع العراق ضمن مؤشر مدركات الفساد في الجدول(3)، فقد أحتل الدرجة(16) ذاتها وبالمرتبتين(170

و161 من أصل 189 دولة مكرر في 2014 و2015) على التوالي، وعلى الرغم من تقدمه بدرجات(17- 23) وبالمراتب(166- 157) من أصل(176- 180) دولة للمدة(2016- 2021)، إلا أنه قد حقق تطورا" بطيئا" في مكافحته والذي يؤكده استطلاع الرأي العام عن مدى انتشاره وبفقرتي(منتشر جدا": الأعلى/ منتشر الى حد قليل: الأدنى) بـ(60% مكرر- 64%- 77%- 59%/ 6% مكرر- 7%-2% مكرر) في(2014-2015-2016-2018/207-2010/2019)على التوالي(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القسم الثاني: تقييم الرأي العام لمؤسسات الدول وأداء الحكومات، التقارير السنوية(2014- 2020): صفحات متفرقة)، وبالنسبة الى مدى جدية الحكومة في محاربته، فقد سجلت اعلاها ضمن فقرة (غير جادة: 35%- 40% – 38%) مقابل ادناها في(جادة جدا":7%- 3% مكرر) في(2014/2015/2016)على التوالي(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القسم الثاني: تقييم الرأي العام لمؤسسات الدول وأداء الحكومات، التقارير السنوية(2014- 2016): صفحات متفرقة)، وكل ذلك يعود الى:

- عدم إقرار قانون ملزم لكشف الذمة المالية "بلغ عدد الذين افصحوا عنها (21072) مسؤول في(2015)" والاكتفاء بعقوبة إدارية فقط للمخالف من وزارته وبدوره يمثل تحديا" بتهرب الكثير من المسؤولين عن الإفصاح عن ذممهم المالية(وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(2018-2022)، الفصل الأول: الأداء التنموي،2018: ص42).

- عدم الإفصاح الكامل عن المعلومات والوثائق العامة التي تضمن الوصول الى المعلومة والاطلاع عليها من أصحاب المصلحة.

- التأخير في حسم أغلب قضايا النزاهة والفساد من القضاء.(وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(2018- 2022)، الفصل الرابع: الحكم الرشيد، 2018: ص76)، وعلى وفق المركز العربي لاستطلاع الرأي العام حول الثقة بجهاز القضاء، سجلت فقرة(عدم الثقة الى حد ما: الأعلى 31%- 36%- 42%-30% مقابل ثقة كبيرة: الأدنى 12%-9%-4%-10%)على التوالي في(2014-2015-2016-2017/2018)على التوالي(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القسم الثاني: تقييم الرأي العام لمؤسسات الدول وأداء الحكومات، التقارير السنوية(2014- 2018): صفحات متفرقة).

الجدول رقم (3): العراق ضمن مؤشر مدركات الفساد للمدة (2014- 2021)

السنة	قيمة المؤشر	ترتيبه عالميا"	إجمالي الدول
2014	16	170	198
2015	16	161	189
2016	17	166	176
2017	18	169	180
2018	18	168	180
2019	20	162	180
2020	21	160	180
2021	23	157	180

المرجع: منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد، التقارير السنوية (2014- 2021)، صفحات مختلفة. www.tranparencydn.org.

ب. السياسية والأمنية:

✓**عدم الاستقرار السياسي والأمني** الناجم عن الحروب الأهلية والصراعات الداخلية مما تجبر الافراد على المغادرة من المناطق غير الآمنة الى أخرى أكثر أمانا". بلغ عدد الضحايا العراقيين للمدة(2003- 2017) ما يقارب(200) ألف شخص بسبب العنف المرتبط بالعمليات الإرهابية والعسكرية(وزارة التخطيط،التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة،2019:ص 50)، ونسبة الأسر التي تعرضت للعنف والإرهاب(7,3% في2019)، في المناطق الريفية هي الأعلى(9,7%) مقابل الحضرية منها(6,4%)(وزارة التخطيط، المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق لعام (2019)،2020:ص 51)، ومن أرقام الجدولين(1و 2) الآنفتا الذكر ، قد ازدادت عدم الاستقرار الأمني بنسبة(30,7% من 52% في 2014 الى 68% في 2015)، ومن ثم انخفاضها الى(43% و30% في 2016 و2018/2017)على التوالي، و (أسباب سياسية بـ 33,3% و100% و37,5% من 3% في 2014 الى 4% في 2015 لتواصل بالارتفاع لتسجل 8% و11% في 2016 و2018/2017)على التوالي، وزيادة كل من عدم الاستقرار السياسي بنسب(8,3% و 38,4% من 6% في 2014 الى 6,5% و9% في 2016 و2018/2017) و(غياب الأمن والأمان بنسبة 43,4% من 46% في 2014 الى 66,0% في 2015) وانخفاضها بـ 29,2-% و 55-% في 2016 و2018/2017) على التوالي، وعليه، ان أسباب الارتفاع والانخفاض يرجع الى التنظيمات الإرهابية وتحرير الموصل الآنفتان الذكر، الى جانب

ذلك، ازدادت عدد الجرائم من(4300 حالة في 2015 الى 4400 و4600 مكرر في 2016 و2017 و2018) على التوالي وشهد ارتفاعا" بأكثر من(4700 في 2020)، وبذلك يعد الدولة الأولى عربيا" في اعداد حالات القتل وبنسبة أكثر من(11,5%) لكل(100) ألف نسمة(الدباغ، 2021:ص 3)، وعلى وفق المركز العربي لاستطلاع الرأي العام حول الوضع السياسي قد سجلت بفقرتي(سيء/ سيء جدا": الأعلى بـ 42% مكرر-45%-43%/ 44%- 49%-45%-37%) مقابل(جيد جدا"/جيد: الأدنى: 1%-1% مكرر/9%- 6%- 8%-15%)على التوالي في(2014-2015-2016-2017/2018)على التوالي، والحال ذاته لمستوى الأمان في البلاد، سجلت فقرة(سيئ: الأعلى 47%- 45%- 55%-37%) مقابل(جيد جدا": الأدنى 2%-صفر-1%-4%) في(2014- 2015- 2016- 2017/2018)على التوالي(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القسم الأول: الأوضاع العامة لمواطني المنطقة العربية، التقارير السنوية(2014- 2018): صفحات متفرقة).

✓**ضعف المواطنة:** ان العلاقة بين المواطنة والهجرة غير الشرعية هي علاقة وجود وعدم، فكلما ازدادت الأولى لدى الفرد، أبتعد عن فكرة الهجرة حتى ولو كانت شرعية، إلا عند حاجته لـ(العلاج /العمل/السياحة) والعكس بالعكس، إذ يحس بعدم انتمائه وولائه للوطن نتيجة التهميش والاقصاء الذي يعيشه لكونه يرى ان مستقبله مجهول في ظل زيادة نسبة (الحكم وسياسته بالجدول(2) بـ 46,6 % من 3% في 2014 الى 4,4% في 2015، ومن ثم انخفاضه الى 0,2% في 2016 وارتفاعه الى 2% في 2018/2017)، يضاف اليه، تقييم المواطن العراقي عن أداء المجالس التشريعية ودورها في ضمان مصالح فئات المجتمع كافة التي سجلت فقرة(أعارض: النسب الأكبر 28 %/34%/37% في 2016/2015/2014 على التوالي مقابل(أوافق بشدة: النسب الأدنى: 15%/12%/11% في 2015/2014/ 2016)على التوالي، و لأنهم لا يمارسون حرية التعبير الذي يوكده تقييم المواطن العراقي حول ضمان حريات المواطنين، بفقرة(أعارض بتسجيلها النسب الأعلى 24%/31%/ 35% مقابل أوافق بشدة النسب الأدنى 17%/ 12%/11% في 2016/2015/2014)على التوالي(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القسم الثاني: تقييم الرأي العام لمؤسسات الدول وأداء الحكومات،التقارير السنوية(2014-2017): صفحات متفرقة)، ومن ثم الشعور بالغربة "عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط" وأثرها في درجة مواطنتهم على نحو سلبي.

على وفق الفقرات السابقة الذكر، وحسب الاستبيان الذي أعده فريق التقرير الوطني الطوعي الذي تم نشره على مختلف صفحات المنظمات غير الحكومية المحلية وبين الشباب والأوساط الاكاديمية من مختلف مناطق العراق على منصة(الفيس بوك) بما يقارب(1044) شخص لمدة(23) يوم التي جرت ما بين(2018/12/31 لغاية 2019/1/22) حول أربع مؤشرات من مؤشرات التنمية المستدامة لعام(2030) الهدف(16):"السلام والعدل والمؤسسات القوية "من حيث(الشعور بالأمان عند التجوال في الشارع/ الوصول الى القضاء ومراكز الشرطة للتبليغ عن حالة طارئة/الرضا عن الخدمات العامة المقدمة من الحكومة/ تقديم رشى لإكمال المعاملات)،أحتلت إقليم كردستان(السليمانية/ أربيل/ دهوك) الصدارة في(الشعور بالأمان والرضا عن أداء الحكومة عن الخدمات المقدمة لهم)، وأقلها أمانا"(ديالى وبغداد والبصرة) ورضا عن الخدمات المقدمة في(القادسية و ذي قار وبغداد) والوصول الى العدالة، احتلت(بغداد المرتبة الرابعة ثم ميسان) وادناها في(دهوك والمثنى واربيل وواسط)، وحول الاستعداد لدفع الرشاوى أعلاها في(أربيل وكربلاء وديالى) وأقلها في(واسط والسليمانية وميسان والنجف)(وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول اهداف التنمية المستدامة(2019)،2019: ص53).

ج. الاجتماعية والنفسية:

- ✓ **الزيادة السكانية** في الدول النامية ومنها العراق لزيادة معدل الخصوبة بنسبة (3%: مليون نسمة) سنويا" وهذا ما يوضحه الجدول (4)، ومن ثم العجز في استيعاب تبعات النمو السكاني، الأمر الذي يعيق من أزمتها الاقتصادية (الفقر والبطالة الآنفتان الذكر)، ومن ثم دفع مواطنيها للبحث عن أوطان بديلة تتوفر لهم فيها سبل العيش الكريم.

الجدول رقم (4) : تقديرات سكان العراق للفترة (2015- 2025)

السنة	عدد السكان (نسمة)
2015	35,212,600
2016	36,169,123
2017	37,139,519
2018	38,124,182
2019	39,127,900
2020	40,150,200
2021	41,190,700
2022	42,248,900
2023	43,324,000
2024	44,414,800
2025	45,520,500

المرجع: وزارة التخطيط، تقديرات سكان العراق (2015- 2018)، 2018: ص7.

✓**الاشهار الغربي** من حيث التطور الحضاري وكل ما هو إيجابي "صورة النجاح الاجتماعي وهي أحدى عوامل الجذب التي تتجلى في ظهور المهاجر عند عودته الى بلده لقضاء العطلة بمظهر النجاح والغنى من: جلب سيارة معه/ هدايا / وجود أحد افراد العائلة – الأقارب- الأصدقاء في الخارج يدفع بالبقية محاولة اللحاق به من أجل(لم شمل العائلة)، مما يضطر الى ادخال أهله بشكل غير قانوني لان تأشيراتها قد تكون محدودة العدد وذات مدة معينة في بعض الاحيان، إذ سجلت(1%-0% في 2014 و2018/2017) المبين في الجدول(1)،علما"، وعلى وفق تقرير البنك الدولي، ان المهاجرين من أفقر البلدان يشهدون زيادة في الدخل بمقدار(15) ضعفا" ومضاعفة معدلات الالتحاق بالمدارس مع انخفاض معدل وفيات الأطفال بـ(16) ضعفا" بعد الانتقال الى بلد متقدم.(وكالة الأمم المتحدة للهجرة في العالم، تقرير الهجرة في العالم لعام(2018)، 2018:ص 3).

ثانيا": آثار الهجرة غير الشرعية في العراق: المتمثلة في:

أ. الاقتصادية:

✓**مزاحمة المهاجرين غير الشرعيين للمواطنين الأصليين** ضمن العمل في القطاع الخاص نظرا" للأجور الزهيدة التي يتقاضونها، ومن ثم زيادة معدل البطالة لمواطني البلد الأصلية (الآنفة الذكر).

✓**تمثل استنز افا" لأثمن موارد الدولة المصدرة** من انخفاض رصيد رأس المال البشري، ومن ثم النمو والإنتاجية، فقد تقوم الطاقات البشرية التي تعاني من الزيادة السكانية محاولة الوصول والإقامة ولو بأساليب غير قانونية الى الدول المتقدمة: المستقبلة، والأخيرة هي المستفيدة من حيث الحفاظ على عدد السكان للفئات العمرية في سن العمل(على وفق احصائيات الأمم المتحدة، تمتلك الدول المتقدمة(142) من الافراد الذين يحتمل دخولهم الى قوة العمل بالفئة العمرية(20-24) سنة مقابل كل (100) شخص من الذين على وشك التقاعد بالفئة العمرية(60 -64) سنة، إلا من المتوقع انخفاضها في السنوات اللاحقة لتصبح(87) للشباب لكل(100) شخص بالفئة العمرية(60- 64) سنة، في حين تمتلك البلدان النامية(342) من الشباب لكل(100) شخص بالفئة العمرية(60- 64) سنة، أي على الرغم من الانخفاض التدريجي للفائض المذكور، إلا انه سيستمر طوال العقود القادمة (الشناوي،2021: ص658) لأنها تعاني من تهرم المجتمعات الأوربية التي ستسبب في خلق نقص في العمالة بـ(20) مليون شخص في(2030)، وان عدد من سيبلغون (60 سنة فأكثر) عالميا"، ربما يزيد بـ(ثلاثة أمثال) بحلول(2050)، وعندئذ يمثلون نحو (ربع) تعداد سكان العالم الذي من المتوقع ان يصل الى (9,2) مليار نسمة(نور والمبارك، 2008: 30 : ص39).

✓**ترسيخ قيم دونية العمل اليدوي** لدى أبناء الدولة المستقبلة للمهاجرين.

✓ **تنامي الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية** لاسيما ان مؤسسات ومنظمات هذا القطاع تقف خلف المهاجرين غير الشرعيين، ومن ثم جنيها أرباحا" ضخمة كتلك التي تحصلها مقابل نقلهم وتوفيرها ملاذات غير قانونية تأويهم الى ان يجتازوا الحدود ويعبروا الى الدول الأوربية، إذ تزيد نسبته على (50%) من الاقتصاد في الدول النامية (الشناوي، 2021: ص 708).

✓**ازياد حجم غسل الأموال:** يعاني العراق من مشكلتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد شهدت نسبة مساهمة غسل الأموال الى الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا" بين الارتفاع (16,1% و19,3% و 24,7% في 2014 و2015 و2016) على التوالي، والانخفاض بنسب متقاربة (18,5% و18,2% في2017 و2018) على التوالي، ثم الارتفاع مرة أخرى الى (20,7% في 2019)

(الراجحي،2021: ص 100)، وهو ما يؤكده ارقام الجدول (5)، من زيادة عدد الحالات المشبوهة في المحافظات كافة بنسبة(128,0%: من 82 الى 187) حالة وبنسب(4,7% و23,0%) من إجمالي(589 و813 حالة في 2016 و2017)على التوالي، وعلى وفق النشاط، اعلاها نسبة الحوالات(39,02%) تليها(أدوات مختلفة 21,9%) ثم كل من(نقل نقدي وايداعات مسحوبة بنسب متقاربة 13,4% و12,1%) و(فتح حساب وصكوك بـ 8,5% و2,4%) وأقلها(قروض 2,4%) في(2016) واعلاها نسبة(الحوالات 43,78%) تليها(ايداعات ومسحوبات/أدوات مختلفة/فتح حساب/ نقل نقدي/ صكوك: 17,1%/13,3%/11,7%/5,8%/5,8%)على التوالي وأقلها(خطابات ضمان/ قروض: 1,6%/0,5% في2017) وزيادة عدد الأشخاص المشتبه بهم بنسبة(3,2%: من 425 الى 439 شخص في 2016 و2017)على التوالي، واستمر بالارتفاع بنسبة(29,8%: من 308 الى 400 حالة في 2018 و2019)على التوالي، والحال ذاته اعلاها نسبة الحوالات(47,73% و43%) تليها أدوات مختلفة (28,5% و38%) ثم(صكوك 6,1% و5%) وبنسب متقاربة كل من (ايداعات ومسحوبات 8,7% و6%) و(فتح حساب 4,8% و4,2%) و(نقل نقدي3,8% و3,7%) في

العامين المذكورين على التوالي، وزيادة عدد الأشخاص المشتبه بهم بنسبة (22,5% : من 1468 الى 1799) شخص في العامين المذكورين.

الجدول رقم (5) : حالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق

للمدة (2016- 2019)

السنة	عدد الحالات المشبوهة في محافظات العراق	عدد الأشخاص المشتبه بهم	نسبة الحوالات الى الحالات المشتبه بها	الحالات المشبوهة على وفق طبيعة النشاط							اجمالي الحالات المشبوهة	الإجمالي وفق النشاط
				حوالات	ايداعات ومسحوبات نقدية	صكوك	خطابات ضمان	قروض	فتح حسابات	نقل نقدي عبر الحدود	أدوات مختلفة	
2016	82	435	39,02	32	10	2	-	2	7	11	18	589	82
2017	187	439	43,78	82	32	11	3	1	22	11	25	813	187
2018	308	1468	47,73	147	27	19	-	-	15	12	88	2084	308
2019	400	1799	43	172	24	20	-	-	17	15	152	2599	400

المرجع: الراجحي، ياسر علي محمد، دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي: العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء: كلية الإدارة والاقتصاد، 2021: ص105.

✓**تكبد الدولة أعباء مادية** لملاحقتهم واحتجازهم وتسفيرهم.

ب. السياسية والأمنية:

✓ **زعزعة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول** من دخول أو تهريب أسلحة ومتفجرات وذخائر مع بروز الأفكار المتطرفة" يستغل أصحاب الفكر المتطرف أو من ينتمون لدول معادية فرصة الدخول الى الدولة لزعزعة امنها واستقرارها. (نور والمبارك،2008: ص 81).

✓ **ارتفاع معدلات الجرائم** من السرقة وتعاطي المخدرات وتزوير العملات والقتل العمدي والاحتجاز والاتجار بالبشر، فمن دون وضع قانوني في بلد عملهم ليس أمامهم أي سبيل لالتماس الانتصاف القانوني في حالة انتهاك حقوقهم (أبو فاضل، 2021: ص11)، وفي السياق ذاته، زيادة عدد متعاطي المخدرات والمتاجرة بها بنسبة(35,9%: من 4493 في 2018 الى 61606 في 2019) واعلاها سجلت في(ميسان والبصرة وبابل بـ 2226 و847 و269 شخص في 2018) و(البصرة والنجف وميسان بـ 1591 و700 و594 شخص في 2019) وادناها سجلت في(واسط وصلاح الدين: 3 وصفر في 2018) و(كركوك وواسط: 131 وصفر في 2019)(المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق، التقرير السنوي عن أوضاع حقوق الانسان في العراق لعام(2019)، الباب الأول: الحقوق المدنية والسياسية، 2020: ص88)، ناهيك عن عدد تعرض مئات الفتيات الايزيديات والمسيحيات لعمليات الاتجار بالبشر من التنظيم الإرهابي(داعش) ما يقارب(153) شخص في(2016) بينهم (15) فتاة، وما بين(13 فتاة في 2016) و(19 فتاة في2017)(وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة،2019: ص51)، ناهيك عن ذلك،ان مؤشر كل من الجريمة والأمان(•) (خريسان،2021:ص 10) بين المحافظات كان متباينا" بين(نينوى بمستوى جريمة خطر جدا" 12,94 درجة مقابل الأمان 88,5)، أي ان الوضع الأمني فيها غير مستقر بعد تحريرها من(داعش) في(2018) و(بغداد بمستوى خطر للجريمة 64,16 درجة مقابل الأمان 84,35) ثم(البصرة بمستوى متوسط 02,57 مقابل الأمان 98,42) و(النجف بمستوى متوسط 25,50

(•) يعتمد مؤشر الجريمة العالمي الصادرعن موسوعة قاعدة البيانات العالمية (نامبيو) التي تقوم بتقييم مستوى الجريمة ودرجة الأمان في العالم من خلال قياس معدلات ارتكاب الجرام والذي اعتمد على مؤشرات عدة من جرائم (القتل- السطو- السرقة- الاغتصاب،الخ.) ويرتب الدول بمقياس (0 جريمة قليلة- 100 جريمة مرتفعة) ومستوياتها ما بين (80- 100). مرتفعة جدا "(60- 80) مرتفعة. (40- 60) متوسطة: معتدلة. (20- 40) منخفضة. (0- 20) منخفضة جدا"، اما مؤشر الأمان فهو عكس مؤشر الجريمة، أي كلما كان في دولة ما مرتفع، فتعد آمنة جدا" والعكس بالعكس.

مقابل الأمان 75,49) و(أربيل بمستوى منخفض للجريمة 41,34 درجة مقابل الأمان 59,65) في(2021).

✓**صعوبة الاستدلال** على مرتكبي الحوادث والجرائم من المخالفين في بعض الأحيان، ومن ثم تكبد الدولة أعباء مادية لملاحقتهم واحتجازهم وتسفيرهم.

ج. الاجتماعية والصحية:

✓**انهيار التماسك الاجتماعي** في ظل التفكك الأسري لذهاب فرد من أسرته ان كان متزوجا" وله أولاد، فيصبحون مشتتين لا يجدون من يتكفل بهم ماديا" ومعنويا" في التربية والتعليم.

✓**يصبح افراد المجتمع تحت رحمة المنظمات الإرهابية الاجرامية** بانضمامهم إليها على نحو طوعي- كره في إطار الجريمة المنظمة، ومن الأرقام الواردة في الجدول(6)، يتضح ان أعلى عنف على الأسرة سجلت من نوع(خسارة ممتلكات/استشهاد/ نزوح /ترحيل/ تأثير نفسي وبنسب 24,9%/19,7%/18,3%/ 11,7%/ 10,4%)وأدناها(فقدان/ اعتقال/ أخرى:1,3%/0,8%/ 0,7%) على التوالي، وعلى وفق البيئة، اعلاها(نزوح/خسارة ممتلكات/ استشهاد/ ترحيل: 22,5% /22,3%/21,6% في المناطق الحضرية على التوالي وأدناها(تأثير نفسي/ فقدان/ أخرى: 4,7%/1,1%/1,0%) في الريفية منها، في حين كانت(خسارة ممتلكات/تأثير نفسي/ترحيل/ نزوح 29,6%/ 20,5%/ 13,8%/10,7%)على التوالي هي الأعلى في المناطق الريفية مقابل الأدنى(إصابة/إعاقة/أخرى/اعتقال: 5,1%/2,1%/0,2%/ 0,0%) على التوالي في الحضرية منها في(2019).

الجدول رقم (6): تأثير العنف على الأسرة على وفق النوع والبيئة في العراق للعام (2019) (%)

النوع	العراق	البيئة	
		الحضر	الريف
خسارة ممتلكات	24,9	22,3	29,6
استشهاد	19,7	21,6	10,6
نزوح	18,3	22,5	10,7
ترحيل	11,7	10,6	13,8
تأثير نفسي	10,4	4,7	20,5
إصابة	8,3	10,1	5,1
إعاقة	3,9	5,0	2,1
فقدان	1,3	1,1	1,6
اعتقال	0,8	1,2	0,0
أخرى	0,7	1,0	0,2

المرجع: وزارة التخطيط، المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق لعام (2019)، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء ،2020: ص51.

✓ **بروز مشكلة الهوية الثقافية** من تراجع القيم والمبادئ الأصلية لأبناء الدولة "دخول عادات غريبة على المجتمع وثقافات دخيلة "التسول والبطالة والتسكع"، ومن ثم الترويج لأفكار منافية للآداب وكتحصيل حاصل اختلال الأمن الإنساني كونه يرتكز على الفرد كدعامة أساسية.

✓ **حصاد العديد من الأرواح البشرية:** من حيث انتهاك لحقوق الانسان من خلال تعرضهم لمخاطر سلوكيات المهربين العاملين في الاتجار بالأشخاص ولسوء المعاملة والاحتجاز الطويل عند العبور أو الوصول، والطرق التي يحاولون من خلالها الدخول سرا" تعرضهم لخطر الموت، فاجتياز البحر الأبيض المتوسط كان أكثر المعابر خطورة في العالم بـ(30%) من ضحايا العبور البالغ عددهم(3,419) ضحية من المنطقة العربية في(2014) و(1,770) ضحية بحلول نهاية شهر نيسان من(2015)(الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة الدولية لعام(2015)، 2015: ص20)، الى جانب ذلك، عانى جنوب شرق آسيا من أزمة إنسانية متصلة بالهجرة في خليج (البنغال) وبحر(اندمان)عندما تقطعت السبل بـ(7,000) مهاجر في البحر في ظروف مأساوية، فظلوا عالقين في مراكب لأسابيع عدة بعد ان تخلى عنهم المهربون، فقد توفي(7,927) مهاجر في

جميع إنحاء العالم أو فقدوا في(2016) وبنسبة(26%) من عدد (المهاجرين المتوفين: المفقودين) المسجلة في(2015) بـ(6,281) مهاجر و(1,400) حالة وفاة وفقدان في شمال أفريقيا في(2016) لأسباب تراوحت ما بين قساوة البيئة الطبيعية والعنف والايذاء والمرض والجوع(وكالة الأمم المتحدة للهجرة،تقرير الهجرة في العالم لعام(2018)، 2018:ص 26 ص65)، وتم توثيق أكثر من(30900) امرأة و رجل وطفل لقوا حتفهم وهم يحاولون الوصول الى بلدان أخرى، إذ فتك البحر الأبيض المتوسط بحياة(17919) شخصا" لم تنتشل جثث (64%) منهم من البحر للمدة(2014- 2018) مع تسجيل زيادة في عدد الوفيات في طريق غرب المتوسط أو المعبر الذي يمتد من ساحل شمال أفريقيا الى اسبانيا بنسبة(198,8%: من 813 في 2017 الى 272 حالة وفاة في 2018)(المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة في العالم لعام(2020)، 2020:ص 32)، وارتفعت نسبة الوفيات من العراقيين من(2,6% في 2017 الى 3,5% في 2018 لتصل 10% في نيسان من 2019) كانوا متوجهين الى اليونان.(المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة في العالم لعام(2020)،2020:ص 95).

✓ **مصدر لنشر الأوبئة والامراض:** من المعروف، لا تتوفر لدى المهاجرين غير الشرعيين الإمكانات اللازمة لمقابلة نفقات العلاج من جهة، وغالبيتهم لا يدخلون في مظلة التأمين الصحي من جهة أخرى، ومن ثم يصاب بها السكان الأصليين بالعدوى، ومنها انتشار(فيروس: حمى (الايبولا) النزفية التي تتراوح فترة حضانة المرض من لحظة الإصابة الى بداية ظهور اعراضه بين(يومين - 21) يوم والمتمثلة في: الإصابة بالحمى وألم في العضلات مع صداع والتهاب في الحلق يتبعها تقيؤ واسهال وظهور طفح جلدي واختلال في وظائف الكبد والكلى في غرب أفريقيا(غينيار في شهر آذار 2014 وانتقالها الى ليبريا وسيراليون ونيجيريا)، الأمر الذي أدى الى ما لا يقل عن (28616) حالة مشتبه بها و(11310) حالة وفاة مؤكدة للمد(2013- 2015)(الموسوعة الحرة: وباء ايبولا في أفريقيا،2020 : ص2) وأثرها على التجارة والاقتصاد بـ(1,6 مليار دولار ما يعادل 12% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014)(المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة في العالم لعام(2020)،2020:ص 218).

الخلاصة:

✓النتائج:

- تتعد اساليب الهجرة الشرعية ما بين (التسلل عبر الحدود) و(التهريب البشري) و(تمزيق الجوازات في صالات الترانزيت وتعد الأقل استعمالا") و(تجنيد الشباب من قيام العصابات الاجرامية المنظمة) و(التحايل الاجتماعي والزواج المؤقت).

- أسبابها متعددة ما بين(اقتصادية: الفقر: على وفق السيناريوهات الثلاث لمستوياتها في(2020)،أكثرها أحتلتها(نينوى : 1,7 مليون – 1,6مليون- مليوني) فرد تليها(بغداد: مليون- 0,96 مليون– 1,1 مليون) فرد ثم(ذي قار: 900- 854- مليون) فرد، وأقلها في إقليم كردستان(أربيل: 0,177- 0,149- 0,177) و(السليمانية: 0,137- 0,116-0,137) و(دهوك: 0,159- 0,134 – 0,159) فرد بسبب النزاعات المسلحة وانخفاض نسبة مساهمة قطاعي(الصناعة والزراعة) مقابل ارتفاع نسبة(التعدين والمقالع) الى الناتج المحلي الإجمالي،،الخ)/ البطالة: ازدادت معدلاتها من(10,6% في 2014 الى 10,8% في 2016 الى13,8% في2017)أعلاها في المناطق الحضرية وعند الاناث/ الثورة الرقمية/ ضعف الخدمات العامة/ الفساد) و(سياسية وأمنية: زيادة عدم الاستقرار الأمني بنسبة(30,7% في 2015) وعدم الاستقرار السياسي(8,3% و 38,4% في 2015 و2018/2017)/ ضعف المواطنة / الاشهار الغربي من حيث التطور الحضاري وكل ما هو إيجابي).

-على وفق أعلاه، تمس آثارها كافة الحياة الاقتصادية(انخفاض رصيد رأس المال البشري /تنامي الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بنسبة تزيد على(50%) من الاقتصاد/ازياد حجم غسل الأموال مع زيادة عدد الحالات المشبوهة في المحافظات كافة) و(السياسية والأمنية: زعزعة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول وبروز الأفكار المتطرفة/ ارتفاع معدلات الجرائم من السرقة والاتجار بالبشر والأخيرة بحوالي(153) شخص في(2016)، و(الاجتماعية والصحية: انهيار التماسك الاجتماعي في ظل التفكك الأسري/ يصبح افراد المجتمع تحت رحمة المنظمات الإرهابية الاجرامية/مصدر لنشر الأوبئة والامراض لعدم توافر التأمين الصحي لهم، ومن ثم إصابة السكان الأصليين بالعدوى، ومنها انتشار(فيروس (الايبولا) في غرب أفريقيا .

✓التوصيات:

- تطبيق سيادة القانون بشكل صارم من خلال طرد المهاجرين غير الشرعيين لاسيما أولئك الذين يجلبون للدولة الكثير من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والأخلاقية.

- إنشاء مراكز البحوث والدراسات الأمنية، ومن ثم تعميق دورها العلمي في دراسة وتحليل الظواهر الاجرامية ومنها (الهجرة غير المشروعة) للتعرف على اساليبها المتطورة ووسائلها والتوصل الى تحديد الطرق الكفيلة بمواجهتها ومعالجتها على حد سواء.

- احكام الرقابة على الحدود من خلال تكثيف الحراسات والدوريات، وذلك بتوظيف التقنيات الحديثة في العمل الأمني "مراقبة اليخوت السياحية والحاويات في الموانئ التجارية والشاحنات العابرة للدول والاقاليم وإطلاق مبادرات مشتركة بين الدول الجوار لمراقبة الحدود المشتركة مع أهمية تبادل المعلومات الأمنية حول المنظمات الاجرامية الدولية العاملة" في مجال الهجرة غير الشرعية للحد منها استكمالا" لمنظومة عمل الأجهزة الأمنية بالدولة الى جانب مراعاة حسن معاملة الجميع للحد من ظاهرة التسلل والتهريب على نحو رئيسي.

- تشريع عقوبات رادعة للعناصر المشبوهة العاملة في مجال الهجرة غير المشروعة والمهاجرين غير الشرعيين من اعضاء العصابات والتنظيمات التي تنظم الهجرات السرية تارة، واعفاء الأشخاص الذين انخرطوا في تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية من المسائلة القانونية بشرط أعلام السلطات بوجود المخطط الاجرامي أو مدها بمعلومات تسهم في احباط المخطط أو القبض على منفذيه من تارة أخرى.

- مواجهة الأسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية من حيث:

* إيلاء التنوع الاقتصادي اهتماما" بالغا"" الانتقال من الاعتماد على القطاع النفطي الى القطاعات الاقتصادية غير النفطية ومنها الزراعة والصناعة على وجه الخصوص"، وكتحصيل حاصل زيادة مساهمة كل منهما الى الناتج المحلي الإجمالي.

* ربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل من حيث تبني سياسة اقتصادية مولدة لفرص العمل "كثيفة العمل" ومحفزة للقطاع الخاص من ناحية، وتبني برامج تأهيلية وتدريبية للتثقيف بالعمل في القطاع المذكور من ناحية أخرى.

قائمة المصادروالمراجع

- **الكتب:**

1.الزبيدي،د.حسن لطيف كاظم ، و الربيعي، د. زياد طارق حسين و النداوي، د. زينة أكرم عبد اللطيف. 2020، دراسة حالة: الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظل تداعيات أزمة كورونا، الطبعة الأولى، بغداد: مركز الرافدين للحوار.

2. نور،د. عثمان الحسن محمد، والمبارك، د. ياسر عوض الكريم. 2008، الهجرة غير المشروعة والجريمة، بدون طبعة، الرياض: دار جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

- **المقالات في مجلة علمية**

3. حليلو ، فيصل بن، وحسن، احمد محمد. 2020، تداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الاتجار بالبشر: واقع وتحديات، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، الامارات العربية المتحدة: جامعة الشارقة، المجلد 17، العدد 1 .

4. خريسان، د. باسم علي. 2021، الجريمة في العراق: قراءة في مؤشر الجريمة العالمي 2021، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.

5. الشناوي، د. عمرو محمد. 2021، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية: دراسة حالة دول حوض البحر المتوسط، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مصر: جامعة المنصورة: كلية الحقوق، العدد 77.

6. الماضي، احمد عبد الله، ومنديل، د. ناظر احمد. 2017، الهجرة الدولية في إطار القانون الدولي العام، مجلة جامعة تكريت للحقوق، جامعة تكريت: كلية الحقوق، المجلد 1، العدد 2، السنة 1، الجزء 1.

7. ممدوح، واعر عبد الرحمن مهيني. 2017، الهجرة غير الشرعية في الفقه الإسلامي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مصر: جامعة عين شمس، المجلد 59 ، العدد 2 .

- **الرسائل الجامعية**

8. أبو زيد، محمد إمحمد محمد. 2019، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي 2011- 2017، رسالة ماجستير، عمان: جامعة الشرق الأوسط.

9. الراجحي، ياسر علي محمد. 2021، دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي: العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء: كلية الإدارة والاقتصاد.

10. القينعي، بن يوسف. 2016، الهجرة غير الشرعية: واقع وتشريع، أطروحة دكتوراه، الجزائر: جامعة الجيلالي اليابس- سيدي بلعباس: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

- **التقارير**

11. أبو فاضل، ماجدة. 2021، الهجرة والاعلام في المنطقة الأور ومتوسطية، دليل الصحفيين، الاتحاد الأوربي.

12. البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية 2014- 2018، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث.

13. الأمم المتحدة. 2000، بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريم المنظمة عبر الوطنية ضمن المادة (3)، الديباجة.
14. الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة. 2015، تقرير الهجرة الدولية: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة.
15. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التقارير السنوية 2014- 2018- 2020/2019، برنامج قياس الرأي العام، القسم الأول: الأوضاع العامة لمواطني المنطقة العربية، القسم الثاني: تقييم الرأي العام لمؤسسات الدول وأداء الحكومات، قطر، ايلول2104/كانون الأول 2015/ اذار2017/ايار2018/ تشرين الأول 2020.
16. المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق. 2020، التقرير السنوي عن أوضاع حقوق الانسان في العراق (عدا إقليم كردستان) لعام 2019، الباب الأول: الحقوق المدنية والسياسية، بغداد.
17. المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020..
18. منظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي. 2016، المؤجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أسعار النفط... الى أين، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، العدد 7.
19. وزارة التخطيط. 2019، التقرير الطوعي الأول حول اهداف التنمية المستدامة، انتصار إرادة وطن، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء.
20. وزارة التخطيط.2018، تقديرات سكان العراق 2015- 2018، بغداد: مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة.
21. وزارة التخطيط. 2018، تقرير المرأة والرجل، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء.
22. وزارة التخطيط. 2017 و2018، التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات، بغداد: قسم إحصاءات التنمية البشرية.
23. وزارة التخطيط. 2018، خطة التنمية الوطنية 2018- 2022، الفصل الأول: الأداء التنموي، الفصل الثاني: السكان والقوى العاملة، الفصل الرابع: الحكم الرشيد، الفصل الخامس: القطاع الخاص وتطوير بيئة الاعمال والاستثمار، بغداد.
24. وزارة التخطيط. 2020، المسح الوطني للفتوة والشاب في العراق لعام 2019، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء.
25. وزارة التخطيط.2019، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات 2015- 2018، بغداد: مديرية الحسابات القومية.
26. وكالة الأمم المتحدة للهجرة، تقرير الهجرة في العالم لعام 2018، الأمم المتحدة.

➢ **المو اقع الالكترونية**

27. الدباغ، احمد،2021، العراق: الدولة العربية الأولى في عدد جرائم القتل، نون بوست: سياسة في www.noonpost.com.1/15

28. سكاي نيوز عربية، 2021، ما أسباب موجات الهجرة العراقية المتزايدة نحو أوربا في 12/27. www.skynewsarabia.com.

29. كركوك ناو. 2019، انخفاض القدرات الزراعية في العراق بنسبة (40%) في 12/4. www.Kirkuknow.com.

30. منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد، التقارير السنوية 2014- 2021. في 12/2. www.tranparencydn.org.

31. الموسوعة الحرة،2020: وباء ايبولا في أفريقيا، في 1/16..www.ar.m.wikipedia.org